

وكيل الكهرباء عقد مؤتمراً صحافياً لتأكيد احترام الوزارة لجميع الأحكام القضائية والعمل بها

الجسار: «الكهرباء» تطبق قانون تحصيل مستحقاتها على جميع المستهلكين

و«المهندسين» تريد تقسيط 107 ألف دينار على 17 سنة

الحق في طلب التعويض، كما ان البين قيام الجمعية برفع دعاوى قضائية متعددة عن طلب واحد، علماً بان الوزارة تطبق القانون على جمعية المهندسين وجميع المستهلكين دون استثناء بل ان جميع جمعيات النفع العام تلتزم بسداد ما عليها من ديون استهلكتها باستثناء جمعية المهندسين.

وذكر ان الوزارة تسعى لتحصي ديون الدولة والتي هي أموال عامة والوزارة تلتزم بأحكام القانون وأحكام القضاء على الجمعية برفع استئناف أيضاً.

وأضاف الجسار ان ديوان المحاسبة الذي يعد من أكبر الأجهزة الرقابية بالدولة يطالب الوزارة بصفة مستمرة بضرورة تحصيل ديون الدولة واتخاذ جميع الإجراءات القانونية في تسجيل ملاحظات مستمرة بشأن ذلك ويطلب من الوزارة ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحصيل.

من جهته، أكد الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين عبدالله الهاجري ان الوزارة جهة تنفيذ لتحصيل المال العام وعليها رقابة من قبل ديوان المحاسبة الذي يطالب بتحصي هذه الأموال المستحقة للدولة وليسنا نحن فقط بل جميع مؤسسات الدولة ولقد تقدمنا بعرض للجمعية لتسوية المديونية لكننا لم نجد هناك جدية من قبل الجمعية لسداد مستحقات الوزارة ما حدا بالوزارة لاتباع السبل القانونية.

● دارين العلي

الصادرة ضدها. وبين الجسار ان الوزارة قامت بالتعامل مع الحكم الثاني طبقاً للقانون، وقامت برفع إشكال لوقف تنفيذ الحكم المشار اليه، وبمجرد رفع الأشكال تصبح الوزارة قانونياً غير ملزمة بتنفيذ الحكم كما قامت برفع استئناف أيضاً.

وقال: اما بشأن ديون الاستهلاك المستحقة على الجمعية فإنها محل اقرار صريح وأضح من الجمعية ودليل ذلك انه في تاريخ 2013/5/12 قامت الجمعية بمخاطبة الوزارة بكتاب تقر فيه اقراراً صريحاً بديون الاستهلاك المستحقة عليها وقدرها 107,648,714 آلاف دينار وتطلب التقسيط على مدة تزيد على 17 سنة، في حين ان ديون الاستهلاك المشار اليها هي مستحقة عن فترات سابقة، وتشير الوزارة الى ان الجمعية لديها القدرة على سداد الدين وسبق ان تقدمنا امام محكمة المستأنف الخاصة بالجمعية تثبت أنها لديها القدرة المالية على السداد فضلاً عن انه نفي الى علمنا أن الجمعية تقوم باستغلال بعض موافقها وتأجيرها للغير وفي الوقت نفسه تمتنع عن سداد مستحقاتها للدولة وان الوزارة ليست في موقف معاد للجمعية بل ان الوزارة تسعى لتحصي ديون الدولة والتي هي أموال عامة وبمجرد سداد ديون الاستهلاك ينتهي الأمر الا ان قيام الجمعية بإساءة استخدام حق التقاضي والحصول على حكم مستعجل ثاب بالايصال بعد اخفاء سبق صدور حكم نهائي ضدها ورفعها دعوى موضوعية بذات الطلبات بعد صورة من صور اساءة استخدام حق التقاضي ويبيح للوزارة

مؤكدة خطأ ورد بالكتاب المؤرخ في 2013/6/9. وقال الجسار: بعد ذلك ونظراً الى ان الجمعية خسرت دعواها ضد الوزارة بطلب الايصال لجأت الجمعية الى رفع دعوى موضوعية بطلب ايصال التيار وكان محددا لها جلسة 2013/6/11 ولم تستجب المحكمة لطلب الجمعية وقررت التاجيل لجلسة 2013/10/8 بعد ما كشفت الوزارة ان هناك حكماً نهائياً صادراً لصالح الوزارة بإلغاء حكم ايصال التيار للجمعية وبالتالي فالأمر أصبح محسوماً من الناحية القانونية ويبقى الفصل في الدعوى التي اقامتها الجمعية امام القضاء الموضوعي يضاف الى ذلك ان لجوء الجمعية للقضاء الموضوعي بدعوى موضوعية يجعل محكمة الموضوع هي المختصة حتى بالطلبات المستعجلة المتعلقة بالمنازعة الموضوعية.

وأردف الجسار: انه بعد ذلك وفي 2013/7/21 فوجئت الوزارة بكتاب من ادارة التنفيذ يفيد بصدور حكم بايصال التيار لصالح الجمعية في الدعوى عدالة المحكمة بان الجمعية سبق لها رفع دعوى ايصال وصدور حكم نهائي بإلغاء حكم ايصال السابق، كما أخذت الجمعية عن المحكمة رفعها دعوى موضوعية متداولة بشأن ذات الموضوع، الأمر الذي يؤكد ان الجمعية تسعى للحصول على اي حكم ايصال عن طريق اخفاء حقيقة الأحكام

48 / لسنة 2005 والذي نص في مادته الثالثة على أنه في حالة تخلف المستهلك عن سداد مستحقات الوزارة يتم اذاره ثم قطع الخدمة دون ان يخل هذا الإجراء بحق الوزارة في المطالبة بمستحقاتها وهذه الإجراءات هي التي التزمت الوزارة بها في التعامل مع جمعية المهندسين.

وقال الجسار اما بشأن الحقائق التي تعلمها جمعية المهندسين علم اليقين وتعهد عدم ذكرها في تصريحاتها بل وصل الأمر حد تجاهل الحقائق الخاطئة بأحكام قضائية عن القضاء وبيان ذلك ان الجمعية حصلت على الحكم 2013/1285 مستعجل الصادر في 2013/4/14 والقاضي بايصال التيار لمقر الجمعية ونظراً الى ان الوزارة تطبق صحيح القانون فلقد التزمت بتنفيذ الحكم، وفي الوقت نفسه قامت بالطعن على الحكم بالاستئناف وقيد برقم 2013/382، وأوضحت الوزارة دفاعها وسندتها القانوني وبلجنة 2013/6/2 قضت دائرة المستأنف المستعجل بالحكمة الكلية بإلغاء الحكم الصادر لصالح الجمعية بايصال التيار بموجبها وأصبح حكم ايصال هو والعدم سواء قانونياً وأوضح الجسار ان الوزارة فوجئت بعد ذلك بكتاب من ادارة التنفيذ يشير الى الأحكام السابقة وان الجمعية اقامت دعوى محددة لنظرها جلسة 2013/6/11 استئناف مستعجل وكان ذلك في 2013/6/9 ولدى قيام الوزارة بمراجعة ادارة التنفيذ لبيان أساس هذا الكتاب نظراً الى ان ما ورد به لا سند له قانوناً تبين ان الكتاب المشار اليه صدر بالخطأ، وقامت ادارة التنفيذ بمخاطبة الوزارة في 2013/6/11



(محمد خلوصي)

م.أحمد الجسار وعبدالله الهاجري خلال المؤتمر الصحافي

مستوى الكويت الا ودفعت ما عليها من مديونيات للوزارة الا جمعية المهندسين الوحيدة التي ترفض دفع هذه الديون التي تعد مالا عاملاً لا يمكن التهاون فيه، لذا الوزارة ملتزمة بتطبيق القانون على الجميع ولا يستثنى منه احد ولا توجد اي انتقائية في التعامل مع الجميع سواء مؤسسات او أفراد وما قامت به الوزارة من قطع استناداً للقانون وأحكامه.

وقال الجسار ان الوزارة تتعامل مع جمعية المهندسين كمشترك مدين بديون استهلاك اذ بلغت ديون الاستهلاك غير المسدد والمستحقة على الجمعية حتى 2013/4/16 مبلغ 107,648,734 آلاف دينار ولاشك انها مديونية مرتفعة ورغم ان جمعية المهندسين قادرة على سداد هذا الدين الا انها تتعمد عدم السداد، لافتاً الى الوزارة قامت بتطبيق احكام القانون

القضائية والتي تنفذ الأحكام الا ان جمعية المهندسين لم تسدد ما عليها من التزامات نحو الوزارة على الرغم من علمها باستحقاق الدين وأقرت به كتابياً ولقد اقترحت مسبقاً سداد 500 دينار للدين المستحق شهرياً بما يفيد عدم تسديد الدين المستحق، كما اننا نحتاج الى 17 عاماً لسداد هذه المديونية بواقع 500 دينار شهرياً الأمر الذي يعد أمراً مخالفاً للقوانين المعمول بها على الرغم من وجود فورات مالية بالجمعية.

وجدد الجسار دعوة الوزارة للجمعية لسداد المديونية وفق المعمول به في حال ثبت عدم قدرة دفع المبلغ كاملاً عارضنا عليهم دفع نصف المبلغ وتقسيط الباقي على 4 شهور، مشيراً الى ان الجمعية رفضت سابقاً هذا المقترح أو العرض على الرغم من انه لا توجد جمعية نفع عام على

اقترحنا على الجمعية دفع نصف المبلغ وتقسيط الباقي على 4 شهور وتم رفض المقترح



ديوان المحاسبة يطالب الوزارة بصفة مستمرة بضرورة تحصيل ديون الدولة واتخاذ كل الإجراءات القانونية في سبيل ذلك

أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء م.أحمد الجسار ان الوزارة تطبق القانون في مسألة تحصيل مستحقاتها على جميع المستهلكين ومن ضمنها جمعيات النفع العام دون استثناء ومنها جمعية المهندسين، مشدداً على ان الوزارة تحترم السلطة القضائية وتنفذ جميع أحكام القانون.

كلام الجسار جاء خلال مؤتمر صحافي عقده مساء امس الأول في الوزارة بحضور وكيل الوزارة المساعد لشؤون المستهلكين عبدالله الهاجري لاثبات عدم صحة ما قيل حول تخلف الوزارة عن تنفيذ حكم قضائي بإعادة ايصال التيار الى الجمعية التي لم تسدد ما عليها من التزامات على الرغم من علمها باستحقاق الدين الذي يبلغ أكثر من 107 آلاف دينار وقرارات الجمعية بهذا الدين كتابياً.

وأكد انه ليست هناك اي خصوصية بين الوزارة والجمعية لتقوم الوزارة بقطع التيار عن الجمعية ولكن الجمعية كأي جمعية نفع عام عليها مديونية مستحقة تصل الى 107,600 آلاف دينار لم تسدد مما يعد مخالفة للقانون ويضع الوزارة محط مسامحة من الأجهزة الرقابية وعلى رأسها ديوان المحاسبة الذي يرصد هذه الملاحظات في تقاريره السنوية ويعتبرها نوعاً من أنواع التقصير أو التراخي من الوزارة في تحصيل مديونياتها، لافتاً الى ان الوزارة تطبق القانون في النهاية على جميع جمعيات النفع العام وجمعية المهندسين ليست مستثناة من القانون ووزارة الكهرباء احدى مؤسسات الدولة التي تحترم السلطة

خلال المهرجان السنوي لإحياء الذكرى الـ 23 للاحتلال العراقي الغاشم العميري: إحياء ذكرى الاحتلال ضرورة لناخذ العبرة ولنعزيز قيم المواطنة لدى الأجيال المقبلة

هذا الكم من التجاهل لمحتف وطني يسجل ويؤرخ لحقبة مهمة من تاريخ الكويت، مشدداً على ان متحف بيت الكويت للأعمال الوطنية سيواجه مصيراً محتوماً بالإغلاق، حيث تم التجديد له لمدة 3 سنوات وتم منحهم ارضاً لبناء المتحف الجديد دون ميزانية لصيانة المتحف القديم أو بناء المتحف الجديد، مناشداً سمو رئيس مجلس الوزراء والنواب الجدد الالتفات إلى هذا الصرح الكبير، وفي كلمته خلال المهرجان أكد العميري ان العلاقات الطيبة مع العراق يجب الا تنسيتها 1990/8/2 والذي يعتبر ايشع عدوان معاصر على دولة.

ومن جهته، أكد المشرف العام على المجمع التطوعية التابعة للهيئة العامة للشباب والرياضة وليد الأنصاري ان العمل التطوعي عمل شبابي خالص يهدف لرفعة شأن الوطن.

وبدوره، أكد مدير العلاقات العامة ببيت الكويت للأعمال الوطنية والمشرف العام على المهرجان خلف العنزي ان بيت الكويت للأعمال الوطنية حقق العديد من الإنجازات الوطنية على مدار 18 عاماً هي عمر المتحف.

● أسامة دياب



(قاسم باشا)

يوسف العميري مع الحضور في المهرجان

أكد رئيس مجلس إدارة بيت الكويت للأعمال الوطنية يوسف العميري أن هناك من يريد نسيان ما حدث في 1990/8/2 وتضحيات 1700 شهيد وشهيدة وأشغال 730 بئراً نفطية في أسوأ كارثة بيئية عرفها العالم وتدمير البنية التحتية للكويت، بالإضافة إلى 360 مليار دولار تكلفة التحرير، مثنياً تصدى الكويتيين على اختلاف أطيافهم ومشاربهم للعدوان العراقي الغاشم في وحدة وطنية فريدة وتماسك يضرب به المثل، مشدداً على أن الكويت فقدت مجموعة من الشهداء والشهيدات الذين ضربوا أروع أمثلة البطولة والتفاني في حب الوطن، فإذا كان الوطن العربي لديه بطالات من أمثال جميلة بوحريد فلكويت لديها أسرار القبندي.

جاء ذلك في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» على هامش المهرجان السنوي لبيت الكويت للأعمال الوطنية لإحياء الذكرى الـ 23 للاحتلال العراقي الغاشم للكويت بالتعاون مع الفرق التطوعية التابعة للهيئة العامة للشباب والرياضة إدارة رعاية الشباب.

وخلال المهرجان الذي حضره 1990/8/2 لناخذ العبرة ولنعزيز قيم المواطنة

هدايا ومسابقات ترفيهية في ترفيعان تعاونية الروضة وحولي

في أجواء رمضانية مميزة أقامت جمعية الروضة وحولي التعاونية حفل الترفيعان السنوي لأبناء وأهالي المنطقة في صالة الزين، اشتمل على العديد من الأنشطة والمسابقات الترفيهية والعروض الترويحية، كما شهد توزيع الهدايا والترفيعان على جميع الأطفال والأهالي الذين سعدوا بهذا الاحتفال وتفاعلو معه. وقد أعدت اللجنة الاجتماعية برنامجاً مميزاً حفل بالأنشطة والمسابقات والهدايا التي حملت المرح والمتعة للأطفال في هذه المناسبة التراثية التي لها معنى جميل في نفوسنا يجمع الأسرة على موروث شعبي من خلال الاستماع إلى الفرقة الشعبية التراثية التي تؤدي أغاني الترفيعان وبوطنية، بالإضافة إلى المسابقات التي شارك فيها الكبار والصغار، والرسم على الوجوه ونقش الحنة.

● محمد راتب



احتفال الأطفال بالقرعيعان

مشاكل الكهرباء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة النوري الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

أنور عبد الله النوري

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آلته وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون